الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة ٨٦

الثلاثاء، ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد كاردي (إيطاليا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البندان ١٦ و ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقرير الأمين العام (A/70/674)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نواصل الآن الاستماع إلى بيانات بشأن تقرير الأمين العام (A/70/674).

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة الرسمية بشأن خطة العمل لمنع التطرف العنيف التي قدمها الأمين العام (A/70/674).

وما فهمناه – كما ذكر سابقاً في الجلستين السابقتين (A/70/PV.84 و A/70/PV.85) – هو أن خطة العمل هي مبادرة هامة تذكي الوعي وتدعو إلى التنسيق والعمل فيما بين الدول الأعضاء لمكافحة التطرف العنيف، الذي هو التهديد الأكثر إلحاحاً ضد الأمن والاستقرار والإنجازات الاجتماعية والاقتصادية والنسيج الاجتماعي للعديد من البلدان في جميع أنحاء العالم.

ونكرر تأييدنا للعديد من الأفكار والعناصر والسبل المقترحة الواردة في الوثيقة. وبصفتنا المقدم الرئيسي للقرارين ١٠٩/٧٠، ”نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف“ و ٦/٥٦ ”برنامج عالمي للحوار بين الحضارات“، فإننا نرى قيمة مضافة كبيرة في خطة العمل المقترحة، إذا قُدّر لها أن تُنشئ حواراً مفتوحاً وشاملاً للجميع يهدف إلى التعامل بفعالية مع هذا الخطر العالمي. ومن شأن هذه العملية أن تدل على عزم المجتمع الدولي على منع ظاهرة التطرف العنيف البشعة ومكافحتها. ونؤكد من جديد موقفنا الثابت بأنه لا يجوز ولا ينبغي ربط التطرف العنيف، في جميع أشكاله ومظاهره، بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، بما أننا نُسلّم بالتزام جميع الأديان بالسلام.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على بعض المسائل في خطة العمل والتي نعتقد أنها تتطلب مزيداً من الاهتمام والتفكير من جانب الدول الأعضاء.

من وجهة نظر منهجية، وفي حين أن أجزاء من خطة العمل تتضمن نهجاً متعمقاً وحتى أكاديمياً، تمثّل أجزاء أخرى مجرد تأمّل في بعض الأحداث الراهنة والحالات المحددة التي قد تصبح غير ذات أهمية في المستقبل القريب. وتحقيق الاتساق كان سيضفي المزيد من المصداقية على النص.

وإذا كانت خطة العمل تركز على التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، فينبغي للمرء تجنب مناقشة مسائل غير ذات صلة ولا تتناسب مع نطاق النص. ويجب النظر في كل جدول أعمال في سياقه المناسب. وعلى سبيل المثال، فإن بعض الجماعات المذكورة في الفقرة ١٩ تكاد تكون بلا صلة بمحتوى خطة العمل.

وفي الوقت نفسه، فإن النص لا يتطرق إلى عدد من الأسباب الهامة التي تثير سخط ملايين الناس ولكن الإرهابيين يستخدمونها كأدوات للتجنيد. بل إن بعضها يشكل بالفعل الأسباب الجذرية الرئيسية للتطرف العنيف، ومن المؤسف أن خطة العمل قررت تجاهل تلك الأسباب. ويجري استخدام الاحتلال الأجنبي، الذي يمثل في حد ذاته مظهرا من مظاهر التطرف العنيف، للتحريض على العنف بسبب اليأس والقنوط. وزعزعة استقرار الحكومات الشرعية من خلال تعبئة وتسليح وتمويل الجماعات المسلحة هو سبب آخر يمكن أن يهيئ أرضا خصبة للتطرف العنيف ويؤدي إلى تزايده. وفي ذات الوقت، تغذي التدخلات العسكرية والأجنبية وسياسات تغيير الأنظمة التطرف العنيف على الصعيد العالمي بدرجة كبيرة. وكل هذه العوامل تستحق أن تُعالج وتُبرز في التقرير.

صحيح أن الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي الحديثة تُستغل من جانب المتطرفين لتعزيز أهدافهم الشريرة. بيد أن خطة العمل تخفق مرة أخرى في الاعتراف بالدور غير البناء بل وحتى الهدام الذي تضطلع به وسائط ومنابر الإعلام الرئيسية في بعض البلدان في تعزيز الطائفية والتعصب والمواقف القائمة على كره الأجانب والعنصرية. ويجري دفع الكثير من الشباب، معظمهم من الأقليات المحرومة، نحو التطرف بسبب السياسات الخاطئة لبعض وسائط الإعلام الرئيسية.

وفي الختام، نرحب مرة أخرى بمبادرة الأمين العام مع التأكيد مجددا على موقفنا المتمثل في أنه لكي تملك الدول الأعضاء العملية ونتائجها، ينبغي أن تتاح لها فرصة وافرة وكافية للتعبير عن نفسها بشأن هذا الموضوع الحيوي.

السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): تعرب ترينيداد وتوباغو عن امتنانها للرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن التطرف العنيف. كما نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا للأمين العام على تقريره الشامل عن خطة العمل المقترحة لمنع التطرف العنيف (A/70/674)

وإذ نقترب من الاستعراض العشري لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه، فإن مداولات اليوم يتعين، في رأينا، أن تيسر تعميق التزامنا ببناء إطار عالمي فعال للأمن الجماعي، يفي بتطلعات السلم الدولي، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة.

وقد أدى تغذية نزعة التطرف لدى أفراد كانوا سيصبحون، لولا ذلك، أشخاصا مسؤولين وملتزمين بالقانون في جماعات ومجتمعات سلمية، إلى ارتكابهم لأعمال تطرف عنيفة نتيجة شعورهم الجماعي العميق بالإحباط والحرمان وخيبة الأمل. إن ما نواجهه كمجتمع دولي، مبني على قيم الحرية والاختيار الفردي والاحترام المتبادل والتفاهم التي نعتز بها حتى فيما نقدر بل ونُثمن تنوعنا الثري، هو معركة افتراضية للوصول إلى قلوب وعقول مواطنينا، لا سيما شبابنا، الذين يبدو أنهم عرضة بشكل خاص للتأثيرات الراديكالية الخارجية.

ونتيجة لذلك، يجب أن يكون تقليل الجاذبية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية للإرهاب، من خلال معالجة جملة أمور من بينها التحديات الاجتماعية والاقتصادية والضغوط المصاحبة لها في المجتمعات الضعيفة، معلما من المعالم الأساسية لاستراتيجية المجتمع الدولي في مكافحة التطرف العنيف. فهذه التحديات توفر، في حالات كثيرة، أرضا خصبة تستغلها الجماعات الإرهابية لتوليد الكراهية والتعصب والعنف، وكل ذلك بدعوى خدمة قضية سامية وعادلة.

ولنكن واضحين في أن التطرف العنيف والإرهاب يمكن أن يوجدا في أي مكان وفي كل مكان. وبالتالي، لا ينبغي اعتبارهما مقتصرين على دين أو نظام عقائدي بعينه. والطيف الجغرافي والعرقي والثقافي الواسع للأشخاص الذين أصبحوا مقترنين بالجماعات الإرهابية يمكن أن يؤكد على أن للتطرف صدى في مختلف الثقافات. وفي ذلك السياق، تؤيد ترينيداد وتوباغو بقوة خطة عمل الأمين العام بشأن التطرف العنيف لأننا نعتقد أن من شأنها أن تزيد من تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب من خلال توفير إطار استراتيجي عملي يعالج العناصر الاجتماعية والاقتصادية والنفسية السالبة التي تتلاقى في ظل ظروف الفقر وظروف الحرمان البشري الأخرى.

ولا ينبغي إغفال العلاقة بين التطرف العنيف والتنمية ولا رفضها. وتسلم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) بأنه لا يمكن تحقيق السلام دون تنمية مستدامة. وتشيد ترينيداد وتوباغو بالأمين العام على نهجه الثاقب الذي يركز على مكافحة التطرف العنيف عبر نشر ثقافة السلام والقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة والتهميش وبناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع.

ويلزم السماح للفئات المهمشة، ولا سيما النساء والشباب، بحرية ممارسة حقوقهم في التعليم والعمل اللائق وحرية الدين واحترام حقوقهم الإنسانية بصفة عامة. وتتضرر النساء بشكل غير متناسب من التزاع العنيف، ونحن نؤمن بأن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين أمر حاسم لمكافحة التطرف العنيف. ودعوتنا في الأمم المتحدة إلى تمكين المرأة بوصفها قائدة في مجال إعداد الاستجابات اللازمة للتزاعات المسلحة هي أمر موثق.

وفي الوقت نفسه، نشعر أيضاً بقلق بالغ إزاء الاتجاه العالمي الذي يكشف أن عدداً كبيراً من الشباب يقعون ضحايا للتجنيد من جانب الجماعات المتطرفة العنيفة من خلال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة. وقد شاركنا في ترينيداد وتوباغو فيمشاورات وشراكات مع الشباب والجهات صاحبة المصلحة الموجهة للشباب من أجل وضع السياسات وتنفيذ البرامج والخدمات التي تهدف إلى تعزيز تمكين الشباب وتنميتهم، بحيث يشعر مواطنونا الأصغر سناً بإحساس أكبر بالانتماء والقيمة الذاتية من خلال فعل الأشياء الإيجابية لبناء مجتمعات أقوى وأكثر تماسكاً.

وتملك الدول الصغيرة مثل ترينيداد وتوباغو قدرات وموارد محدودة في جهودها الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف. وبالتالي، فإننا نرى خطة عمل الأمين العام بوصفها فرصة هامة للمجتمع الدولي لتبادل المعارف والمعلومات بشأن المسائل المتصلة بالتطرف العنيف، فضلاً عن تعميق التعاون من أجل بناء درع عالمي فعال ضدها.

إن ترينيداد وتوباغو مستعدة لاستخدام مواردها الخاصة كنموذج للبلدان الأخرى التي تقوم بتنفيذ جوانب من خطة العمل، التي تدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التفاهم بين الثقافات كوسيلة لمكافحة التطرف العنيف وتعزيز الإدماج والتماسك الاجتماعيين. وقد احتفلنا في الأسبوع الماضي بكرنفالنا الشهير عالمياً، الذي يعرض الروعة الشعبية لتنوعنا الثقافي من خلال مجموعة نابضة بالحياة من الموسيقى والفنون والحفلات التنكرية والعروض المسرحية وغيرها من وسائل

التعبير عن الإبداع الثقافي الذي تشتهر ترينيداد وتوباغو به عالمياً. وقد أشيد به باعتباره مثالاً ممتازاً للتماسك الاجتماعي والتعايش السلمي بين الناس من مختلف المذاهب والأعراق والنظم العقائدية في وحدة للهدف والتنوع.

لا يحترم الإرهاب الدولي والتطرف العنيف الحدود الإقليمية أو العرق أو السن أو نوع الجنس أو الطبقة الاجتماعية. وبوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، يجب علينا أن نواصل العمل الدؤوب في تناسق لتخليص المجتمع الدولي من التطرف العنيف وأعمال الإرهاب وغيرها من الظواهر السلبية. ولهذه الأسباب، تؤكد ترينيداد وتوباغو مجدداً التزامها الثابت باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتؤيد خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف.

السيد هان تشونغي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس على مبادرته بعقد هذا الاجتماع الهام والحسنة التوقيت.

ترحب جمهورية كوريا بالقرار ٢٥٤/٧٠ وتؤيده، وهو الذي اتخذته الجمعية العامة يوم الجمعة. وهذا القرار الحسن التوقيت سيساعدنا على المضي قدما بالزخم الإيجابي القوي الذي ولّدته خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674). وإن اتخاذه بتوافق الآراء من جانب الجمعية العامة – تلك الهيئة من هيئات الأمم المتحدة التي يمكن أن تتحدث بصوت عالمي حقيقي – سيبعث برسالة قوية مفادها أن المجتمع الدولي متحد في قضيته وفي جهوده الرامية إلى التصدي للتحدي الخطير للتطرف العنيف.

وتودّ جمهورية كوريا مرة أخرى أن تعرب عن دعمها الكامل لخطة العمل، ونقدّر قيادة الأمين العام بان كي – مون في المضي قدماً بهذا الموضوع الهام في الأمم المتحدة. ونعتقد أن خطة العمل توفّر زخماً شديد الأهمية ومبادئ توجيهية لمساعدة الدول الأعضاء على وضع خطط عمل وطنية خاصة بها استناداً إلى النظر في أوضاعها المحلية.

إن منع التطرف المصحوب بالعنف هو أحد أكثر التحديات الأمنية التي نواجهها اليوم إلحاحاً. غير أن الواقع الصعب هو أنه لا يوجد حل وحيد يناسب الجميع للمشكلة. وتختلف الدوافع الكامنة وراء التطرف باختلاف المجتمعات، وتشترك في ذلك عوامل متنوعة، بدءاً من الأيديولوجيات المتطرفة إلى العوامل الاجتماعية – الاقتصادية والمظالم الشخصية. ولذلك يتطلب منع التطرف المصحوب بالعنف نهجاً متعدد الأبعاد ومتنوعاً بنفس القدر. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية كوريا النهج الشامل الذي تم التشديد عليه في خطة العمل، وهو لا يشمل جهود مكافحة الإرهاب المستندة إلى الأمن فحسب، بل وأيضاً تدابير مختلفة من أجل التصدي للمسببات الكامنة وراء التطرف العنيف. ونؤيد أيضاً النهج المتعدد التخصصات الشامل للمجتمع كله والحكومة كلها والذي لا يشرك الحكومات فحسب وإنما أيضاً القطاع الخاص والمجتمع المدني في التصدي بفعالية للتطرف العنيف.

وفي ملاحظة أخيرة، أود أن أشدد على أهمية الشباب والتعليم في منع التطرف العنيف، الأمر الذي أكدت عليه أيضاً خطة العمل. ومن المعروف جيداً أن معظم المقاتلين الإرهابيين الأجانب الـ ٣٠ ٠٠٠ الذين انضموا إلى الجماعات المتطرفة من جميع أنحاء العالم هم من الشباب، وبعضهم لم يبلغ بعد من العمر ١٥ عاماً. ولمنع هؤلاء الشباب من الوقوع فريسة للأيديولوجيات والدعاية المتطرفتين، فمن الأهمية بمكان أن نعلمهم منذ سن مبكرة جداً قيم السلام والكرامة الإنسانية والتسامح والاحترام المتبادل والتفاهم، على النحو الذي أكده مفهوم التعليم من أجل المواطنة العالمية. من خلال هذا النوع من التعليم من أجل تحقيق المواطنة العالمية، ينبغي أن نتمكن من إقناع أجيالنا الشابة بأن مجتمعاتنا الحرة والمتنوعة – وليس

الكراهية والانقسام والعنف الذي يبشر به المتطرفون – هي التي تتيح المسار الصحيح للبشرية. وستواصل جمهورية كوريا بذل كل جهد من أجل تعزيز المواطنة العالمية بوصفها نهجاً للعثور على الحل الجذري للتطرف العنيف، فضلاً عن كونها الهدف الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تقدير وفد بيرو للأمين العام على المبادرة الحسنة التوقيت والهامة بوضع خطة عمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674). إنها تكتسب أهمية خاصة في السياق الحالي، حيث لم تكن تدابير مكافحة الإرهاب التقليدية كافية لمنع انتشاره. ولدينا اليوم فرصة لإجراء مناقشة شاملة بشأن أفضل السبل لاستخدام مزايانا النسبية تحقيقاً للفعالية في منع التطرف العنيف.

إن التطرف العنيف ظاهرة معقدة، وتركّز خطة العمل بوجه خاص على التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وعلى الرغم من أننا نرى، كما تبيّن خطة العمل، أن تعريف مصطلحي ''التطرف العنيف'' و''الإرهاب'' هو من اختصاص الدول، فإن خطة العمل يمكن أن تساعد في الكشف عن بعض العناصر المميزة للمفهومين اللذين يمكن الخلط بينهما.

وسيسهم التعريف الواضح في تحسين تنفيذ خطة العمل على الصعيد الوطني.

ونرحب بالتشديد الذي تضعه الخطة على الحاجة إلى توسيع نطاق استجابتنا والتصرف بشكل استباقي ومعالجة العوامل الهيكلية والاقتصادية الكامنة التي تغذي التطرف العنيف. وباختصار، ينبغي أن تكون الوقاية جزءا محوريا من نهجنا الشامل، إذ سيساعد ذلك على تقليل الظروف التي يمكن أن تدفع الأشخاص، وبخاصة الشباب، للانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. ونعتقد تحديدا أن التوصية الرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز النسيج الاجتماعي تتسم بأهمية خاصة. إذ إنها لا تتعامل فحسب مع تجنب تطرف الأفراد، بل ودمجهم في المجتمع. وفي هذا السياق، علينا أن نجعل السياسات الإنمائية الوطنية متسقة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، بما في ذلك هدفا التنمية المستدامة ١ و ١٦.

وإذ عانت بيرو من آفة الإرهاب، نرحب مع الاهتمام الخاص بالتوصية المتعلقة بوضع الخطط الوطنية لمنع التطرف العنيف. ولذلك بدأنا عملية متعددة القطاعات تراعي ذلك الهدف، بما في ذلك إنشاء وحدة الاستخبارات المالية، نظرا للأهمية القصوى التي توليها بيرو لمكافحة تمويل الإرهاب. ونعتقد أيضا أنه من الضروري أن تنعكس هذه المبادرة على الصعيد الإقليمي، حيثما تكون السياقات والقدرات والتحديات متشابهة فيما بين البلدان. في إطار مكافحة الإرهاب، يمكن أن تعول منطقتنا، على سبيل المثال، على لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، التي تقدم المساعدة التقنية والتعاون للدول الأعضاء.

ومن الجوانب الأخرى للخطة التي نريد أن نبرزها وضع وتعزيز استراتيجيات الاتصالات واستخدام الحكومات لشبكات التواصل الاجتماعي. علينا أن نتصدى لرسائل الكراهية التي يمكن أن تؤدي إلى تطرف الشباب، الذين يعتبرون الضحايا الرئيسيين للتجنيد من جانب الجماعات المتطرفة العنيفة.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعلن اليوم أن بيرو قد أودعت صك التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة. وكما نعلم فإن بعض أحكام تلك المعاهدة لها أهمية خاصة في مكافحة الإرهاب. وأؤكد مجددا إدانة حكومة بلدي الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك التطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب. ونؤكد مجددا ضرورة العمل دائماً وفقا للقانون الدولي ومع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان عند

مواجهة أي جماعة تروع السكان المدنيين فيما تنشر رسائل الكراهية والموت والتعصب. ولذلك تعرب بيرو عن تأييدها للقرار ٢٥٤/٧٠، الذي قدمه رئيس الجمعية العامة، الذي يرحب بخطة العمل ويسعى إلى كفالة استكمال الخطة على النحو المناسب باستعراض فترة السنتين المقبلة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد هولوفكا (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد صربيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.84). بيد أنني أود أن أدلي بعدد من الملاحظات من منظوري الوطني.

شكل الإرهاب على مدى عدد من السنوات أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم في الوقت الراهن. وقد أصبح تهديدا خطيرا للأمن على الصعيد العالمي. وللأسف، ما فتئنا نشهد ظهور ظاهرة جديدة، بما في ذلك المنظمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والأنشطة التي تختلف كثيرا عن أنشطة الماضي، وكذلك تزايد أهمية مسألة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف، الأمر الذي يتطلب استجابة قوية. وفي الأشهر العديدة الماضية، ارتكب عدد من الهجمات الإرهابية بعواقب مأساوية في أنحاء مختلفة من العالم، بحيث لم تعد هناك منطقة في مأمن من الاستهداف.

وتنظر صربيا إلى تهديد الإرهاب، الذي تواجهه المنطقة بأسرها في غرب البلقان، بشكل جاد. وأود أن أشير إلى التحديات العديدة التي أحدثتها الموجة غير مسبوقة من المهاجرين إلى أوروبا، بما في ذلك إلى صربيا والبلدان الأخرى في المنطقة. ومن الشواغل الأخرى التي ظلت تؤرق صربيا ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، التي تمثل مشكلة في منطقتنا يتعين التصدي لها من خلال التعاون النشط. اتخذت صربيا عددا من التدابير في هذا المجال، واعتمدت القوانين ذات الصلة واتخذت إجراءات تنفيذية بشكل مستقل وبالتعاون مع شركائها. إن صربيا تولي أهمية قصوى لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وقد حققت التعاون الدولي والإقليمي على نطاق واسع، بما في ذلك مع الأمم المتحدة، التي تضطلع بدور محوري في المهمة الدولية المشتركة. إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب هي حجر الزاوية في تلك الجهود.

قدم الأمين العام في ١٥ كانون الثاني/يناير إلى الجمعية العامة خطة العمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674). وفي أعقاب الأعمال اللاحقة والمزيد من التوضيح، ستقدم الخطة المساعدة والدعم الإضافيين للجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. إن بلدي يدرك جيدا أن التدابير الاستباقية الرامية إلى منع التطرف العنيف تكتسي أهمية بالغة للقضاء على خطر الإرهاب، وتعمل مؤسساته ووكالاته المختصة بالفعل على اعتماد تلك التدابير. وفي ذلك الصدد، تم إيلاء منع التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف اللذين يفضيان إلى الإرهاب اهتمام خاص في وضع استراتيجية وطنية وغيرها من الوثائق الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب.

ومن خلال العمل الدؤوب وطويل الأمد على المنع والإدماج والالتزام بالتسامح والتنمية، فضلا عن منع ظهور وانتشار أفكار التطرف العنيف، يمكن أن نحقق هدفنا النهائي المتمثل في القضاء على الإرهاب الدولي. وفي ذلك السياق، توفر سيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان بيئة مناسبة ينبغي لنا أن نسعى إلى تعزيزها.

وأطلقت صربيا خلال رئاستها عام ٢٠١٥ لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالتعاون مع أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حملة تسمى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا متحدة في مكافحة التطرف العنيف. واعتمدت الدول المشاركة في اجتماع المجلس الوزاري في بلغراد في كانون الأول/ديسمبر، إعلان منع ومكافحة التطرف العنيف وتغذية النزعة المتطرفة اللذين يفضيان إلى الإرهاب وإعلان تعزيز جهود منظمة الأمن

والتعاون في أوروبا الرامية إلى مكافحة الإرهاب في أعقاب الهجمات الإرهابية الأخيرة.

وتعتبر صربيا أن العمل على منع التطرف العنيف له أهمية قصوى في مكافحة الإرهاب بشكل شامل وترحب بجهود الأمين العام ومواصلة العمل داخل الأمم المتحدة على خطة العمل لمنع التطرف العنيف. يكتسي التصدي لمشكلة التطرف العنيف ومنعه أهمية كبيرة في الجهود الرامية إلى مكافحة آفة العالم المعاصر. وتولي صربيا أهمية كبيرة للتعاون الدولي النشط ومحوره الأمم المتحدة. وتدعم العمل المتعلق بخطة العمل وغيره من الأنشطة التي سيجري الاضطلاع بها في هذا المجال الهام، بما في ذلك في استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه.

السيد رادومسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.84). أود أن أؤكد على القليل من العناصر الهامة من منظورنا الوطني.

ترحب بولندا بمبادرة خطة العمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674) التي قدمها الأمين العام. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن هذا تحرك حسن التوقيت، لأن خطة العمل تتناول أحد أكثر التحديات العالمية إلحاحا. وفي سياق المداولات المقبلة بشأن الخطة المقترحة، نحن بحاجة إلى كفالة الاتساق والتنسيق مع المبادرات الجارية في مجال مكافحة التطرف العنيف التي تضطلع بها مختلف المنظمات والكيانات، وكذلك داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن الضروري تحقيق التآزر في ذلك الصدد لا من أجل تحقيق أهدافنا فحسب، بل ولاستخدام مواردنا بكفاءة.

ومن الأهمية بمكان أن نؤكد، كما ورد عن حق في القرار ٢٥٤/٧٠، الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء يوم الجمعة – أن نزعة التطرف والتطرف العنيف ينبغي عدم ربطهما بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

وتحدث هذه الآفة في بلدان عديدة مختلفة وبين العديد من المجتمعات المتباينة أيضا. وبالتالي، فإننا بحاجة إلى تطوير أدوات مختلفة بحيث يتم تكييفها على الظروف المحلية والمطالب المحددة بهدف التصدي لتلك الآفة.

ويمثّل التطرف الخطوة الأولى نحو الإرهاب الذي هو وباء عصرنا – في حين تمثّل الوقاية أكثر السبل فعالية لاستئصال هذا السرطان. ويؤكد تأييد الجمعية العامة بالإجماع لمبادرة الأمين العام عزمنا على التصدي لأحد أخطر التهديدات التي يواجهها العالم اليوم.

السيدة زيادة (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس موغنس ليكيتوفت على عقد هذه المناقشة التي تتيح لنا الفرصة لتبادل وجهات النظر بشأن خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674).

يؤيد لبنان البيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/70/PV.84).

ويجب علينا جميعا أن نقف متّحدين في مواجهة التطرف العنيف. ونشيد بالأمين العام على التزامه بمنع التطرف العنيف بواسطة وضع خطة عمل شاملة لذلك الغرض. وإن من المناسب جدا اعتماد القرار ٢٥٤/٧٠ بالإجماع يوم الجمعة ١٢ شباط/فبراير بشأن هذه المبادرات، وهو يبعث برسالة قوية وإيجابية من قبل المجتمع الدولي. ويود وفد بلدي أن يؤكد على النقاط التالية.

إن التصدي للأسباب الجذرية للتطرف العنيف ودوافعه والمظالم السياسية المؤدية إليه – أيا شئنا تسميتها – أمر بالغ الأهمية. ويؤدي الاحتلال الأجنبي والتهميش وبؤر التوتر وانتهاكات حقوق الإنسان والكيل بمكيالين في تطبيق القانون الدولي، علاوة على الإفلات من العقاب إلى توفير أرض خصبة لنمو التطرف العنيف. ومن شأن التصدي لتلك الأسباب الجذرية أن يسهم في استئصال التطرف العنيف. ونرى أيضا أن

إيلاء الاهتمام للشباب أمر أساسي، وينبغي أيضا أن يكونوا المستفيدين الرئيسيين من خطة العمل، وخاصة الشباب في العالم العربي حيث يمثلون ثلث مجموع السكان.ويكتسي التعليم الذي يرمي إلى نشر قيم الانفتاح والحوار، ويشجع على التفكير النقدي أهمية حيوية في بناء القدرة على التكيف لما فيه مصلحة أجيالنا المقبلة.ومن المهم أيضا مواصلة تطوير المنظمات الاجتماعية الحديثة الجاذبة للشباب بهدف منع تنامي الإيديولوجيات المتطرفة في أوساطهم.

وعلى الصعيد نفسه، فإن تمكين المرأة أمر أساسي، نظرا لإسهامها الذي لا يمكن إنكاره في بناء مجتمعات مستقرة وسلمية.وفي ذلك الصدد، يؤكد لبنان مجددا دعمه القوي لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له، بالإضافة إلى الهدف ٥ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وبالإضافة إلى ذلك، فإن النهج الشامل القائم على تطوير الشراكات على جميع المستويات – بدءا من الأمم المتحدة، إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الشعبية – أمر أساسي لمساعدة الدول في جهودها الوقائية.

وإذ ندرك أن للتطرف العنيف نطاقا أوسع، وأنه يجب عدم اقتصاره أو الخلط بينه الإرهاب، إلا أنه كثيرا ما يؤدي إليه.وإذا لم تعد الآن ثمة منطقة أو بلد حصين ضد الإرهاب، فإن هناك بعض المناطق والبلدان أكثر تضررا منه بالمقارنة مع غيرها.وللأسف، فقد تسبب الإرهاب بخسائر فادحة في بلدي.وما يزال لبنان – تمشيا مع تقليده المعروف جيدا والمبيّن في إعلان السياسة الحكومية لعام ٢٠١٤– في طليعة الكفاح ضد الإرهاب، وهو ملتزم بالعمل بحزم لوضع حد له.

وعليه، يتطلع لبنان إلى مناقشة خطة العمل في سياق الاستعراض المقبل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠) الذي سيصادف الذكرى السنوية العاشرة لإنشائها في حزيران/يونيه من هذا العام.ولا ريب أن من شأن التوصيات الواردة في الخطة أن تعزز الركيزتين الأولى والرابعة من الاستراتيجية، اللتين تتصديان على التوالي، للظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، واحترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

ختاما، وإذ نواصل دراسة جوهر الخطة هذ، فإن بلدي على استعداد للنظر في توصياتها بصورة بناءة في جميع العمليات المستقبلية ذات الصلة.

السيدة بيدروس – كاريتيرو (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/70/PV.84).

ويرحب وفد بلدي بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) التي تنشئ إطارا عالميا لمنع التطرف العنيف.وتؤكد هذه المبادرة ضرورة استناد إجراءاتنا دائما إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وأن تستجيب للعزم الذي أعربت عنه بوضوح الدول الأعضاء على توحيد الصفوف ضد التطرف العنيف.وينبغي أن تعزز خطة العمل والمبادرات المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي بعضها بعضا.وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تعزز أطرها القانونية المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.ولا مناص في ذلك السياق من إنشاء هيئات تنسيق وطنية لزيادة تعزيز فعاليتنا في مكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، فإن للمجتمع الدولي مبادرات بالفعل لتعزيز التعددية والحوار الثقافي والديني، من قبيل تحالف الأمم المتحدة للحضارات ومركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات، الذي يوجد مقره في فيينا.وهناك مبادرات قيّمة على الصعيد الإقليمي أيضا.ويمكنني أن أذكر من بينها تلك التي تشارك فيها إسبانيا: مؤسسة آنا ليند، والوساطة في مبادرة البحر الأبيض المتوسط، التي تتولى قيادتها إسبانيا والمغرب.فهذه المؤسسات تؤدي دورا هاما في منع التطرف العنيف وينبغي الإشادة به.ويمكن أن

يكون المثال الذي تقدمه نموذجا يحتذى للمبادرات الجديدة التي ترمي إلى تعميق الحوار وتعزيزه.

ويمثّل الحكم الرشيد أداة أساسية لمنع التطرف العنيف. وفي سياق وضع خطة العمل، فإن دعوة جميع الدول إلى وضع قوانين وممارسات ترمي إلى ضمان المشاركة السياسية لجميع الأقليات، تعدُّ عنصرا رئيسيا لتحقيق التماسك الاجتماعي. ويجب تعزيز دور الهيئات المحلية في إطار الجهود الرامية إلى إدماج المجتمعات المحلية، لأن ذلك هو المستوى الذي يمكن فيه البدء في حشد مشاركة المواطنين.وبالتالي يجب أن يشدد وضع خطة العمل مجددا على ضرورة تمكين المجتمعات المحلية من إجراء الحوار المباشر على الصعيد المحلي.ويجب علينا أيضا ضمان التوعية الاجتماعية الكاملة بالتحريض على التمييز وجرائم الكراهية عبر تدريب العناصر الاجتماعية والقطاعات الأخرى الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك إقامة العدل.

ولأجل التعاون مع المجتمعات المحلية، فإن من المهم أن تقرر الدول وضع نماذج لإدارة التنوع الاجتماعي، بما في ذلك التنوع الديني.ونؤكد مرة أخرى أن من شأن المستوى المحلي أن يشكّل عنصرا وقائيا ضروريا.ومن المهم أيضا إنشاء آليات للوساطة والتنسيق – أي الآليات التي تعود بالفائدة على المجتمعات المحلية وتمكّنها من التواصل مع جميع أعضاء المجتمع، فضلا عن الدولة.وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون الشباب هدفا محوريا في أية استراتيجية لمنع نزعة التشدد والتطرف العنيف.فالتهميش وانعدام الفرص هما من بين العوامل المؤدية إلى ظهور السلوكيات المتطرفة.

وينبغي للدول أن تشجع السياسات العامة الرامية إلى ضمان وتحسين التعليم وتعزيز إشراك الشباب في المجتمع وفي سوق العمل.

والدور الأساسي للمرأة في المجتمع وفي العلاقات الأسرية يكتسي القدر ذاته من الأهمية الحاسمة في ذلك السياق. وينبغي للدول أن تعيد تأكيد التزامها بتعزيز السياسات العامة التي تكفل المساواة بين الجنسين. وخلال رئاسة إسبانيا لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اتُخذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي يسلط الضوء على دور المرأة في قضايا السلام والأمن. وإسبانيا تقود الفريق غير الرسمي المنشأ بموجب هذا القرار من أجل تيسير الأخذ بنهج منتظم يتيح قدرا أكبر من الرقابة على الأنشطة اللازمة لتنفيذه وتنسيقها.

وينبغي لوضع خطة العمل والمؤتمر الاستعراضي المقبل لاتسراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠)، المقرر عقده في حزيران/يونيه، إقامة روابط مع الوكالات واللجان والأفرقة العاملة المكرسة على وجه التحديد لحقوق المرأة، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة العملية.

ولإيلاء قيمة للتعليم منذ سن مبكرة دور حاسم في منع التطرف العنيف. والمؤسسات التعليمية ينبغي أن تعزز السلوكيات التي تؤدي إلى نبذ العنف المتطرف، مثل التدريب في مجال حقوق الإنسان واحترام التنوع. وفي ذلك السياق، فإن استخدام شهادة الضحية في التعليم يمكن أن يكون أيضا أداة مفيدة لمنع التطرف العنيف للشباب.

ونعتقد أنه يجب على الدول وضع التشريعات لمنع انتشار الأفكار المتطرفة وتجنيد المقاتلين الإرهابيين من خلال وسائل الاتصال الحديثة مثل الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، مع الحرص على الحفاظ على أقصى قدر من الاحترام لحرية الصحافة وحرية الرأي. والجزء هام من الاستجابة هو تطوير خطاب مضاد مقنع من خلال تلك الشبكات ذاتها.

وضحايا الإرهاب نقطة مرجعية أخلاقية ينبغي أن تُستخدم في مكافحة التطرف العنيف. وتمثل قيمة شهاداتهم على الإنترنت والشبكات الاجتماعية عنصرا أساسيا في استراتيجيات الاتصالات لدينا. وهذه الشهادات يمكن أن تساعد في إيجاد خطاب يمكن أن يعزز القيم الإنسانية للتعددية

والتعايش والتسامح، ويضعف الدعاية الإرهابية. وإذ أن إسبانيا تؤمن بتلك الفكرة إيمانا راسخا، فإنها جاءت بأصوات ضحايا الإرهاب إلى مجلس الأمن للمرة الأولى، أثناء رئاستها في تشرين الأول/أكتوبر، للتأكيد من جديد على أهمية حماية حقوق الضحايا وإبراز الدور الحاسم الذي يمكن أن يضطلعوا به في منع التطرف والإرهاب.

واسمحوا لي أن أختتم بكلمة عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذين يشكلون واحدا من أكبر الأخطار التي نواجهها في مكافحة التطرف والتطرف العنيف. وإذا استطعنا وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، سنكون قد كسبنا معركة هامة. وهذا هو السبب في أن المبادئ التوجيهية لمدريد بشأن وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، التي اتفقت عليها لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب أثناء اجتماعها الاستثنائي الذي عقد في مدريد في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥، تكتسي أهمية خاصة.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم، التي تنعقد في وقت مناسب للغاية.

وتؤيد بنن البيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/70/PV.84) التي هي عضو فيها، وتود أن تدلي ببعض التعليقات الإضافية بصفتها الوطنية.

وترحب بنن باعتماد القرار ٢٥٤/٧٠ بتوافق الآراء، بشأن خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674). ونشيد بالدور القيادي الذي قام به الأمين العام في عرضه لخطة العمل هاته الطموحة والمتناسقة، استنادا إلى نهج شامل لمنع التطرف العنيف. وحكومة بنن تؤكد دعمها الكامل للمحاور الرئيسية لخطة العمل، التي تتمتع بميزة توفير تحليل شامل ورؤية مشتركة لتحديات اليوم وتوصيات عملية وقوية لتوجيه العمل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وتعتقد بنن أن التطرف العنيف والإرهاب يتجاوز نطاقهما الإجراءات السياسية كافة، وأن الإجراءات لمنعهما ومكافحتهما يجب أن تُتخذ في إطار سياسي. ومن الواضح أن التدابير الأمنية وحدها، رغم أنها ضرورية، لن تكون كافية للتصدي للتهديد الخطير الذي يمثله التطرف العنيف. ويجب علينا أن نواصل معا النظر بعمق في الأسباب والعوامل التي تؤدي للأسف بكثير من الشباب إلى الانسياق وراء الأيديولوجيات المتطرفة والاستغلال من جانب الجماعات الإجرامية والإرهابية التي تبذر بذور الحقد في القلوب وتنشر الخطاب المسموم عبر الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي.

ومن المهم التشديد على الحاجة إلى تجنب الوقوع في فخ التحيز والقوالب النمطية التي تربط بصورة منهجية التطرف العنيف والإرهاب بالفقر، والشباب، أو الأسوأ من ذلك، ببعض الطوائف أو الديانات، كما يفعل البعض مع الأسف. بيد أن القادة على جميع المستويات يجب أن يدركوا عتبات الإحباط والتسامح بينما يقومون بتدبير شؤون الشعب وإدارة الحالات التي يتولون المسؤولية عنها. ومن ذلك المنظور، من المهم المواظبة على رصد الحالات التي تميل إلى دفع الناس نحو التطرف الذي يشكل تربة خصبة لنشر إيديولوجية التطرف العنيف. وهذا مبدأ توجيهي للحوكمة الوطنية تحاول الهيئات الإقليمية الأفريقية إلى تعزيزه عن طريق جهود معياري رائع والرصد المستمر لأوجه الأداء الوطني بقياسها على أساس معايير توافقية. وتشكل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والبروتوكولات المتعددة التي تدعم الهيكل الأفريقي للسلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مثالين على ذلك.

وفي الواقع، ليس هناك أي إنشاء تلقائي لعلاقة سببية بين هذه الظواهر، ولكننا بحاجة ملحة إلى مضاعفة جهودنا من

أجل مكافحة استغلال حالات الكرب والتهميش. ولتحقيق ذلك، لا بد من تعبئة جميع قطاعات المجتمع، بمن في ذلك الشباب والنساء والأسر والمجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والزعماء الدينيون والزعماء التقليديون، من أجل قضية السلامة العامة. ولا ينبغي إغفال أي أحد؛ ويجب علينا أن ننفتح على الجميع. ومن الضروري أيضا ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وتعزيز التعليم وتوعية الشباب.

وحكومة بلدي لم تؤيد الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران فحسب ولكنها، بحكم حرصها على المشاركة بنشاط أكبر في جهود المجتمع الدولي في مجال منع نشوب النزاعات والتسوية المستدامة للنزاعات المنتشرة في أفريقيا، اختارت أيضا الشروع في مبادرة أفريقية للتثقيف بشأن السلام والتنمية من خلال الحوار بين الأديان والثقافات. وقد أُطلقت رسميا في الندوة الدولية المعقودة في كوتونو في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥. وهذه المبادرة تهدف في المقام الأول إلى مكافحة تصاعد التطرف العنيف في أفريقيا من خلال التصدي للأسباب الجذرية لذلك الشر، على النحو الذي أوصت به اليونسكو في ديباجة ميثاقها، وترتكز على التثقيف بشأن السلام.

وتشكر بنن حكومة اليابان على دعمها في تنفيذ هذه المبادرة.ويتعين علينا أن نواصل دعم الجهود التي يبذلها الزعماء الدينيون للعمل سويا من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

وترحب بنن بصفة خاصة بالصلة بين خطة العمل لمنع التطرف العنيف وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) إلى جانب التحديد الواضح لأهداف التنمية المستدامة التي سيكون لها أثر إيجابي على منع التطرف العنيف.في ذلك الصدد، وإدراكا منها لأن منع التطرف العنيف يتطلب أيضا تعزيز النمو المستدام الذي تعود نتائجه بالنفع على المجتمع بأسره، فقد اتخذت حكومة بنن مؤخرا تدابير هامة لمساعدة الفئات الأكثر ضعفا في إطار سياسة لا تسمح بتخلف أي من مواطني بنن عن الركب.

عليه، فقد أُعلن في ختام الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء في ٢٢ كانون الثاني/يناير عن التدابير المستهدفة التالية فيما يتعلق بمخصصات الميزانية الوطنية للسنة الحالية ١,٥ :بليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة و ٥٠ بليون فرنك خصصت للائتمانات الصغيرة للنساء و ١ بليون فرنك لمكافحة النقل الموسمي للماشية، و ٢٠ بليون فرنك لمساعدة سائقي سيارات أجرة الدراجات النارية في التحول إلى القطاع الزراعي وتوفير الجرارات اللازمة لهم.وفي سبيل الحد من الفقر والشعور بالإحباط بين الشباب ستواصل الحكومة العمل في عام ٢٠١٦ على توفير ١٣٠٠٠٠ وظيفة لهم، خاصة في قطاعات الزراعة والتعليم والاقتصاد الرقمي بهدف زيادة توسيع شبكة الإنترنت في البلد.

ويؤكد تقرير الأمين العام أن للتدابير المتخذة على الصُعد المحلية والوطنية والإقليمية أكبر الأثر فيما يتعلق بمنع التطرف العنيف.وتعتزم بنن اتخاذ التدابير المناسبة التي تمكّنها من وضع خطة عمل وطنية لمنع التطرف العنيف، ليس عن طريق الاستفادة من التوجيهات الواردة في خطة عمل الأمم المتحدة ومبادئ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب فحسب، بل أيضا وعلى وجه الخصوص بمراعاة الخصائص المحلية والديناميات الإقليمية.

وتؤكد بنن أنه سيصعب علينا تحقيق أهدافنا المشتركة بدون التعاون الدولي بصورة أقوى، وتقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء لتوفير التمويل الكافي لتنفيذ خطة العمل الجديدة لمنع التطرف العنيف.وستسهم بنن بنشاط في استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه، وفي الاجتماع المقرر عقده في نيسان/أبريل بشأن خطة العمل الجديدة، والذي تنظمه الحكومة السويسرية والأمم المتحدة.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بالإجماع، ترحب شيلي وتشيد مرة أخرى بالمبادرة الحسنة التوقيت للأمين العام في إعداد ووضع خطة العمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674) – أي التطرف المؤدي إلى الأعمال الإرهابية – والتي تتضمن عناصر وتوصيات مفيدة للغاية في المجالات ذات الأولوية لأجل تضمينها في الاستراتيجيات العالمية والإقليمية والوطنية المعنية بمكافحة هذه الظاهرة.

وبالنسبة لبلدي، فإن خطة العمل تُعدُّ مرشدا مناسبا وضروريا في ضوء السياق الحالي الذي يبدو فيه التطرف العنيف تهديدا حقيقيا للسلم والأمن ويلزمنا بإيجاد نهج لا يقتصر على اتخاذ تدابير أمنية دائمة وحاسمة لمكافحة الإرهاب فحسب، بل أيضا اتخاذ تدابير وقائية منتظمة للتصدي لأسباب التطرف العنيف.وفي ذلك الصدد، فإن شيلي على يقين راسخ بأن بناء المجتمعات التعددية التي تتسم بالانفتاح والإنصاف، والقائمة على الاحترام التام لحقوق الإنسان، فضلا عن إتاحة الفرص الاقتصادية للجميع، سيكون البديل الأكثر واقعية لتزعة التطرف العنيف.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد زينسو (بنن).

ومع ذلك، نلاحظ أننا مدينون على الصعيد الدولي، وخاصة في سياق الأمم المتحدة، بالتوصل إلى اتفاقية تجمع بين تعريفات الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إليه.وإدراكا منا لهذا الزخم الاستثنائي ولاقتناعنا بوجوب تماسك هذه الجهود الجماعية المبذولة – دون المساس بجوانبها الأساسية – لكي يتسنى مكافحة هذه الظواهر بطريقة فعالة، نؤكد مجددا اهتمامنا ببدء المفاوضات في هذا المحفل بغية التوصل أخيرا إلى صك قانوني دولي ليكون بمثابة إطار تنظيمي معني بهذه المسألة الهامة. وينبغي أن يتم ذلك بالتزامن مع إحراز التقدم على الصعيدين المحلي والإقليمي، خاصة في المجالين التشريعي والقضائي.

وأخيرا، تؤكد شيلي مرة أخرى أنه ينبغي أن تتواءم الإجراءات المنبثقة عن تقرير الأمين العام مع أهداف التنمية المستدامة التي ستكون محورا لأعمالنا على مدى الـ ١٥ عاما المقبلة، وأنه يجب أن تتضمن صراحة أهدافا وغايات جديدة تتعلق بمنع العنف والتشجيع على بناء المجتمعات السلمية والشاملة للجميع.ونؤيد بناء على ذلك الالتزام القرار ٢٥٤/٧٠ الذي اقترحه رئيس الجمعية ليكتوفت واعتمد بالإجماع في بداية هذه المناقشة.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي يوم الجمعة (انظر A/70/PV.84)، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

يقتضي تنامي التهديد الإرهابي مجابهته باتباع نهج شامل من جانب المجتمع الدولي.ومن البديهي أن الحل العسكري لم يعد كافيا.ويتعين علينا أيضا زيادة جهودنا على الجانب الوقائي وتوسيع نطاق عملنا بما يتجاوز الدور الذي تضطلع به الحكومات، فضلا عن العمل مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على منع انتشار الإيديولوجية المتطرفة العنيفة.ويكتسي الشباب أهمية خاصة ما داموا يشكلون هدفا سهلا لدعاية تلك الإيديولوجية.

ونحن بحاجة في الوقت نفسه إلى التعاون بصورة أوثق بين الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.ونرى في ذلك السياق، أن اتخاذ القرار ٢٥٤/٧٠يوم الجمعة بشأن خطة العمل لمنع التطرف العنيف – والذي نؤيده تماما – يمثّل خطوة أساسية نحو إيجاد استجابة وقائية شاملة، بما في ذلك على مستوى منظومة الأمم المتحدة برمتها.

ونثني على الأمين العام لريادته الحسنة التوقيت لهذا العمل في ظل تلاطم أمواج التطرف العنيف المواتي للإرهاب.وفي حين تقع المسؤولية الرئيسية في هذا المجال على عاتق الدول

الأعضاء، فإن مبادرة الأمين العام تؤكد التزام الأمم المتحدة بالعمل معنا على جميع المستويات.ومن المتوقع أن يوفر استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨) تحليلا تشتد الحاجة إليه، فضلا عن المؤشرات على المزيد من الخطوات والمبادرات التي يتعين تنفيذها.

وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥عقدت إيطاليا مناقشة دولية في روما بشأن التطرف العنيف.ومن شأن نتائجه أن تسهم إسهاما مفيدا في الجهود التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة المعنية. ويتمثّل أحد العناصر الرئيسية لعملنا وسياساتنا المتبعة على أساس يومي في إيلاء الاهتمام للحوار بين الثقافات والتثقيف، خاصة بين الشباب، فضلا عن تمكين المرأة.

وفي رأينا، يجب أن يسير تعزيز ثقافة الحوار والتسامح وإقامة علاقات بناءة مع جميع الطوائف على الصعيد الوطني جنبا إلى جنب مع التعاون الدولي بين الدول وهيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. ونعتقد أن ذلك هو أيضا النهج الذي ينبغي أن نتبعه حيال الأزمات الإنسانية وتدفقات الهجرة الناجمة عن العنف في أجزاء عديدة من العالم، لا سيما في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وسياسات الباب المفتوح واتخاذ مواقف تقوم على احترام معاناة البشر وآمالهم هما أمر أساسي لتعزيز الثقة المتبادلة وينبغي النظر إليهما باعتبارهما الأساس للمجتمعات السلمية والمؤسسات. وفي هذا الإطار، فإن إيطاليا تروج لمشاريع حماية التراث الثقافي في العديد من المحافل الدولية وعلى أرض الواقع، بدعم من أصحاب المصلحة الآخرين، انطلاقا من إيماننا الراسخ بأن هذه المبادرات تعزز الاحترام المتبادل وتساعد في التغلب على التعصب والردود العنيفة على التنوع.

ومبادرات أسرة الأمم المتحدة الرامية إلى منع نشوب النزاعات ذات أهمية خاصة عند التعامل مع كل من التطرف والعوامل المعقدة المؤدية إلى الإرهاب. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر بعناية في كل عنصر من عناصر خطة عمل الأمين العام. ونحن نتطلع إلى عملية تنفيذ بناءة وشاملة للجميع.

ويمكن للجمعية العامة أن تعول على دعم إيطاليا المستمر. ونحن بالفعل شريك نشط جدا في الجهود المشتركة لمكافحة الأنشطة الإرهابية والتطرف العنيف، والتي تستهدف مجالات حاسمة مثل مكافحة التمويل والاتصالات الاستراتيجية.

السيد بوقادوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتأبين الأمين العام السابق الراحل بطرس بطرس غالي والثناء على أسرته وأسرة الأمم المتحدة والحكومة المصرية.

وأود أن أشكر الرئيس ليكتوفت على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت للنظر في خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) إن وضع خطة عمل شاملة لمنع التطرف العنيف يمكن أن يوفر استجابة متماسكة لخطر التطرف العنيف المتزايد في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يكرر الإعراب عن تقديره العميق للأمين العام على جهوده البارزة في مجال مكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف العنيف. ونرحب بطبيعة الحال باتخاذ الجمعية بتوافق الآراء القرار ٧٠/٢٥٤ بشأن خطة العمل، ونتطلع إلى الخطوات التالية.

وتود الجزائر أن تؤكد من جديد إدانتها القوية والقاطعة للإرهاب بجميع أشكاله، بغض النظر عن دوافعه ومكان وزمان وقوعه وأيا كان مرتكبوه. كما نؤكد تصميمنا على مواصلة كفاحنا ضد الإرهاب والتطرف العنيف. وأود كذلك أن أضيف بضع ملاحظات أخرى بشأن هذه المسألة.

إن مكافحة التطرف العنيف والإرهاب يجب أن تشمل أيضا رفض كره الأجانب وكراهية الإسلام اللذين يبرزان كوجهين جديدين للتطرف العنيف. والجزائر تؤمن إيمانا راسخا بأن منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف يتطلبان مستوى عال من اليقظة والتعبئة والتعاون المتعدد الأوجه على الصُعد

الوطنية والإقليمية والدولية. والجهود الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لا يمكن أن تقتصر حصرا على الجوانب القمعية ولكن ينبغي بذلها عند المنبع وعند المصب، مع اتباع استراتيجية سياسية متماسكة تستند إلى الوقاية والحوار وفهم ما لدى الإرهابيين من قدرة على الاجتذاب.

ويشدد وفد بلدي على ضرورة الاتفاق على تعريف دقيق للإرهاب. وينبغي أن يتماشى هذا التعريف مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويجب أن يتجنب أي خلط بين أعمال الإرهاب والنضال المشروع للشعوب الواقعة تحت الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي من أجل نيل حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي السلام. كما سنواصل التحذير من جميع المفاهيم الخاطئة والربط المغرض بين الإرهاب وأي دين أو حضارة أو منطقة جغرافية. وأود أن أدلي ببعض تعليقات بشأن التوصيات الواردة في الخطة.

بخصوص وضع خطط عمل وطنية لمنع التطرف العنيف، أود أن أؤكد على أن منع ومكافحة التطرف العنيف يشكلان أولوية بالنسبة لبلدي. ويسرني أن يكون بوسعي أن أعلن اليوم أنه جرى في الأسبوع الماضي النص على هذه الأولوية في دستور الجزائر، وذلك من خلال تعديل دستوري أُجري خصيصا لهذا الغرض. ويسرني أيضا أن أعلن أن الجزائر قد وضعت خطة عمل شاملة ومتعددة الأبعاد من أجل القضاء على نزعة التطرف ومنع التطرف العنيف. وأُطلقت هذه الخطة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية من خلال استفتاء. وأُقرت تلك المبادرة بموافقة الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري في استجابة لدعوة من الرئيس بوتفليقة

”للصفح دون نسيان، وللتطلع إلى المستقبل بحزم واستنباط طريقة جديدة للعيش معا في الجزائر التي تزداد ازدهارا“.

وتستند الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة التطرف العنيف إلى مجالين رئيسيين. والمجال الأول هو كفالة حفاظ جميع قوات الأمن على مستوى عال من التعبئة واليقظة في أداء مهمتها المتمثلة في حماية النظام العام وسلامة الناس وممتلكاتهم. والثاني هو تنفيذ سياسة شاملة للقضاء على نزعة التطرف، تجمع بين التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية بمشاركة جميع المؤسسات والمواطنين، ومع حشد الموارد الوطنية الهامة.

وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي والدولي، فإن الجزائر تؤمن إيمانا راسخا بأنه، كما هو الحال في مكافحة الإرهاب، تتطلب مساعي منع ومكافحة التطرف العنيف وجهودنا للقضاء على نزعة التطرف اهتماما أكبر ويجب أن تستفيد من استمرار التعاون الثنائي والإقليمي والدولي. وكمثال واحد فقط، استضافت الجزائر في تموز/يوليه ٢٠١٥ المؤتمر الدولي بشأن مكافحة التطرف العنيف والقضاء على نزعة التطرف. وأتاح المؤتمر فرصة لبلدي لتبادل خبراته مع المشاركين، بمن فيهم أولئك المشاركون بشكل مباشر في مكافحة التطرف.

والجهود التي يبذلها بلدي لمكافحة الإرهاب ترمي دائما إلى زيادة التعاون الإقليمي والدولي، حتى قبل أن تقع الأحداث الرئيسية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة. فمنذ البداية، سعت الجزائر إلى تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب على الصعيد الأفريقي، ونتيجة لذلك، شهدنا ظهور العديد من الصكوك والمبادرات القانونية الدولية وغيرها من االصكوك والمبادرات التي تقوم الآن بدور بالغ الأهمية في تعزيز فعالية الجهود الأفريقية في هذا الصدد.

وفي منطقة الساحل، فإن مفهوم التنسيق والتعاون يجد كامل إمكاناته الآن. وفي ضوء الوضع السائد، الذي يتطلب تنسيق وتعزيز قدرات بلدان المنطقة على أساس مبدأ الملكية – تشارك الجزائر في اتباع نهج متضافر من خلال العديد من آليات التعاون. وعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك، أولا، الفريق

العامل لبلدان الميدان، والذي تشترك في رئاسته الجزائر وكندا في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب؛ وثانيا، لجنة هيئة الأركان العملياتية المشتركة؛ وثالثا، وحدة التجميع المركزي للاستخبارات والاتصال، والتي صُممت في المقام الأول لتبادل المعلومات الاستخبارية. وهناك العديد من المنتديات الأخرى التي تواصل تقديم إسهام كبير في تيسير زيادة التعاون الأمني بين البلدان المعنية.

وينبغي أن يستند النهج الشامل لمنع التطرف العنيف إلى إجراء تقييم شامل وموضوعي للأسباب الجذرية لهذه الظاهرة.

ونعتقد أن خطة العمل يمكن أن تشكل أساسا سليما لنظرنا في الموضوع. ووفد بلدي مستعد للانخراط بصورة بناءة في نظره في كافة المحافل المعنية.

السيد أداموف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا لحكومة وشعب مصر ولأسرة وأحباء الراحل الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي.

يرى وفد بيلاروس أن الاستجابة لمشكلة التطرف العنيف حسنة التوقيت. ويمكن أن يكون تقرير الأمين العام (A/70/674) والقرار ٢٥٤/٧٠ الذي اتخذ يوم الجمعة بمثابة نقطة انطلاق هامة وأساس لعملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن هذه المسألة.

إن بعض جوانب التقرير، التي لها علاقة سببية مباشرة بظاهرة الإرهاب الدولي، يمكن وينبغي النظر فيها في سياق الاستعراض الخامس القادم لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وستأخذها الهيئات الوطنية المعنية بعين الاعتبار أيضا. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن كلا من آليات الأمانة العامة القائمة لمكافحة الإرهاب والعمليات الحكومية الدولية المنشأة، ولا سيما استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، قادرة على تغطية هذا الموضوع بشكل كاف من خلال أنشطتها الأساسية.

وفي سياق الأعمال المقبلة بشأن هذه المسألة، يرى وفد بيلاروس أنه من الأهمية بمكان إدراك بعض أوجه عدم التوازن في التقرير، الذي يكرس قدرا كبيرا من الاهتمام للمسائل التي لا تتعلق مباشرة بالتطرف العنيف. وبالتأكيد، فإن سيادة القانون والحكم الرشيد ووجود آليات مشروعة لحماية مصالح الأقليات يمكن اعتبارها عموما عوامل تقلل خطر المظاهر العملية للتطرف العنيف. ومن ناحية أخرى، لا بد من الاعتراف بأن هذه العوامل وأخرى كثيرة مذكورة في التقرير ذات طابع عام بشكل كبير.

وفي الوقت نفسه، فإن مسائل مثل التخريب وتفكيك المؤسسات الحكومية ونزع شرعيتها والتدخل في الشؤون الداخلية للدول والدعاية المعادية ترتبط ارتباطا مباشرا لا بتزايد مشاعر المتطرفة فحسب، بل وبتصاعدها وتحولها إلى أعمال إرهابية محددة لم يتم تناولها في التقرير. ويحدونا الأمل في استعادة هذا التوازن خلال المحادثات الحكومية الدولية المقبلة وفيما بين الدول بشأن هذه المسألة. وبيلاروس مستعدة للعمل بصورة بناءة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل وضع وتنفيذ خطوات جماعية مدروسة تهدف إلى مكافحة التطرف العنيف.

السيد دوتا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن أوروغواي، أود أن أبدأ بالانضمام إلى الدول الأعضاء الأخرى في تقديم تعازينا إلى حكومة وشعب جمهورية مصر العربية ولأسرة الأمين العام الأسبق السيد بطرس بطرس غالي، الذي توفي اليوم.

وتعتقد أوروغواي أن الإجراءات العالمية لمكافحة الإرهاب تكتسي اليوم أهمية بالغة – أي اتخاذ تدابير فعالة لمنعه وتجنب التطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب. وتؤكد

أوروغواي من جديد التزامها بقيم النظام المتعدد الأطراف ومقاصده ومبادئه وتدين بحزم التطرف العنيف والإرهاب بكافة أشكالهما، بغض النظر عن مرتكبيهما.

إن أوروغواي تعتزم الخروج باستراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب، على أن يكون مفهوما أنه في هذه الحقبة لا يوجد بلد أو منطقة بمنأى عن تأثيره، كما أكد الأمين العام في الفقرة الافتتاحية من خطة العمل الشاملة والثاقبة لمنع التطرف العنيف (A/70/674). وأكد بلدي، في إطار مكافحة التطرف العنيف والإرهاب على الصعيد العالمي، في مختلف المحافل أن العمل على الصعيد الدولي يجب أن يتجاوز المجال العسكري. ويجب أن يستند إلى نهج شامل وطويل الأجل يشمل الاستراتيجيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعزز الإدماج الاجتماعي والمشاركة السياسية والمساواة. وينبغي أن يكون في صميمه سيادة قوية للقانون ومؤسسات قوية يمكن أن تكفل التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وهو عنصر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونرى أن هذا النهج ينعكس في خطة العمل التي قدمها الأمين العام. وتشيد أوروغواي بتركيز خطة العمل على أن ظاهرة التطرف العنيف لا تنشأ من فراغ، ولذلك من الضروري إيلاء الاهتمام للأسباب الهيكلية في المجتمع التي يمكن أن تفضي إلى انجذاب الأفراد إلى الجماعات التي تؤجج التطرف وتمارسه. وفي هذا السياق، فإن أوروغواي تتشاطر الرأي القائل بأنه من الأهمية بمكان إيلاء الاهتمام لما يسمى بعوامل الدفع والجذب، وأن تقديم خطة العمل هي خطوة هامة في النهج الواسع النطاق تجاه الأسباب الهيكلية الكامنة وراء التطرف العنيف. وتشجع أيضا على اعتماد تدابير غير قسرية للتصدي لها.

وأوروغواي ممتنة للجمعية العامة على عقد هذه المناقشة، بالنظر إلى أثر الموضوع ونطاقه، مع مراعاة الدور التنظيمي والتشريعي للجمعية وطابعها بوصفها الهيئة الأكثر شمولا وديمقراطية في المنظمة والتي تحترم مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الذي تقوم عليه. ويرى بلدي أنه من المهم أن نؤكد على اختصاص الجمعية العامة وندافع عنه في مجال صون السلم والأمن الدوليين، دون المساس بالمسؤولية الرئيسية المنوطة بمجلس الأمن في ذلك الصدد بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ومن الأهمية القصوى كفالة أن يسهم العمل الجماعي للعضوية برمتها بعناصر هامة من أجل وضع استراتيجية شاملة من شأنها أن تمكننا من التصدي بصورة فعالة ومناسبة للتطرف العنيف. إن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه صباح يوم الجمعة في اتخاذ القرار ٢٥٤/٧٠ بشأن خطة العمل خطوة في الاتجاه الصحيح.

وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن العديد من الأسباب الهيكلية للتطرف العنيف ترتبط ارتباطا مباشرا بالمسائل الأمنية مثل العدد المتزايد للنزاعات المسلحة والانتكاس مرة أخرى إلى العنف والقمع، والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتجنيد الأطفال الجنود واستغلال الأشخاص والاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والأسلحة والمخدرات. وقد أسفرت هذه الحالات أيضا عن أزمة هجرة ضخمة تتطلب حلولاً عاجلة للملايين من المشردين واللاجئين، ولا تزال الأرقام في ازدياد.

إنهم الأطفال الذين يعانون أكثر من غيرهم، وهو ما يعرض للخطر مستقبل الأجيال الشابة. وبالنسبة لأوروغواي، لذلك من الضروري استعادة والدفاع عن حقوقهم، بما في ذلك الحق في التعليم، حتى يتمكن كل طفل من الحصول على التعليم الجيد الذي يحترم التسامح والتنوع الثقافي والديني. وتود أوروغواي أن تؤكد من جديد على أنه في إطار مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، لا بد أن تحترم جهود المجتمع الدولي القانونَ الدولي، وتحديدا ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مختلف هيئات المنظمة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وبفرض نجاح المناقشات المتعلقة باعتماد خطة العمل، تود أوروغواي الحصول على مزيد من المعلومات، ومزيد من التفاصيل بشأن تنفيذها ورصدها وتنسيقها في المستقبل في إطار منظومة الأمم المتحدة ولا سيما تمويلها. ويكتسي ذلك أهمية خاصة لأن اعتماد الخطة سيعني وضع الأعضاء لخططهم الوطنية لمكافحة التطرف العنيف.

السيد راجا زايب شاه (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/70/PV.84)

ونود أن نشكر الأمين العام على خطة العمل التي قدمها لمنع التطرف العنيف (A/70/674). ونعتقد أنها يمكن أن توفر أساسا ممتازا لمداولاتنا بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تتناول مسألة منع التطرف العنيف. ونعتقد أنه يمكن من خلال مناقشاتنا مواصلة البناء عليها. يبين اعتماد القرار ٢٥٤/٧٠ استعدادنا لإجراء مزيد من المداولات بشأن خطة العمل.

وفي حين لا يوجد تعريف متفق عليه للتطرف العنيف، نعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يجب ربط التطرف العنيف والإرهاب بأي بلد معين أو عرق أو دين أو ثقافة أو جنسية. ويشجعنا أن خطة العمل قد أقرت بذلك على النحو الواجب. إن ماليزيا تدين جميع الأعمال والأساليب والممارسات التي تتسم بالعنف التي يرتكبها الإرهابيون، وتعتقد أن الإرهاب يشكل شاغلا عالميا خطيرا يمكن أن يهدد استقرار وأمن الدول. ونسلم بأنه لا بد لنا من أن نعمل بشكل فردي وجماعي لمنع التطرف العنيف. غير أننا نرى أن التعاون الدولي يجب ألا يقوض بأي شكل من الأشكال السلطة الوطنية أو الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة ومنع التطرف العنيف.

نحن لا نبرر أعمال الإرهاب أو التطرف العنيف، ولا يمكن أن نفعل أبدا. بيد أنه عندما نتكلم عن التطرف العنيف، من الضروري أيضا أن نفهم مسبباته – أي العوامل التي تسبب أو تسهم في تطرف الأفراد أو الجماعات. قد تكون عوامل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو ربما تكون هناك عوامل متعددة، بما في ذلك المظالم الشديدة وطويلة الأمد، وعدم المساواة في الحصول على الموارد والفرص والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاحتلال الأجنبي والتمييز المنهجي.

ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، اتخذت ماليزيا عددا من التدابير الرامية إلى التصدي لخطر الإرهاب داخل ماليزيا وخارجها لكفالة سلامة وأمن شعبها. وتشمل تلك التدابير سن قانون منع الإرهاب لعام ٢٠١٥، الذي تتمثل إحدى سماته الرئيسية في أحكامه بشأن التأهيل والقضاء على نزعة التطرف. والأساس الذي تستند إليه تلك الأحكام هو الإيمان بأن معركة مكافحة الإرهاب لا يمكن كسبها عن طريق القوة أو التدابير العقابية وحدها. ولذلك نشعر بالتشجيع لإيلاء المزيد من الاهتمام والاعتراف بالتدابير الوقائية، لا سيما الركيزتان الأولى والرابعة من ركائز استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، اللتان تتعلقان بمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب وضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب.

وتعتقد ماليزيا أنه يلزمنا الأخذ بنهج متعدد الأوجه لمعالجة الأسباب الجذرية والعوامل الأساسية المساهمة التي تدعم التطرف والإرهاب. ونعتقد أن كسب قلوب وعقول الناس، ولا سيما الأجيال الشابة، لا يقل أهمية عن عنصري الأمن والاستخبارات في مسعانا المشترك للتصدي لهذه التهديدات. ولا ينبغي الاستهانة بأثر النهج اللين.

نحن يساورنا القلق إزاء تزايد التعصب ضد المسلمين والتمييز ضدهم، الذي أدى إلى تصاعد كره الإسلام، وهي ظاهرة تمثل إهانة لحقوق الإنسان للمسلمين وكرامتهم. وفي هذا الصدد، تقف ماليزيا على أهبة الاستعداد لتشاطر خبرتها في تهميش التطرف، الحفاظ على بلد متعدد الأديان تتعايش فيه شتى

الأديان وتزدهر، وإظهار أن الإسلام لا يمكن أن ينجح فحسب، بل ويمكن أن يدفع عجلة التقدم والتنمية في مجتمع تعددي.

وفي محاولة لمواجهة الخطر الذي يشكله الإرهاب من خلال وسائط الإعلام الإلكترونية، ولا سيما وسائط التواصل الاجتماعي، شرعت ماليزيا في إنشاء مركز اتصالات رقمي إقليمي للرسائل المضادة. وأهدافه ذات شقين: أولا، تفنيد الخطاب الإرهابي وجدول أعماله في المنطقة في إطار الحيز الرقمي عن طريق كشف معلوماتهم الخاطئة والمضللة، وثانيا، نشر خطاب مضاد يرمي إلى كسب قلوب وعقول الناس.

في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، استضافت ماليزيا في كوالالمبور اجتماعا وزاريا استثنائيا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تصاعد النزعة الراديكالية والتطرف العنيف. وقرر الاجتماع، في جملة أمور، دعوة الدول الأعضاء في الرابطة إلى المجاهرة بمعارضة التطرف ورفضه ودعم الاعتدال، تمشيا مع إعلان لانغكاوي بشأن الحركة العالمية للمعتدلين الذي اعتمدته الرابطة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥. يهدف إعلان لانغكاوي إلى الترويج للاعتدال والتسامح بوصفهما من القيم الأساسية للمنطقة وشعوبها بغية كفالة أن تظل المنطقة سلمية ومزدهرة. وفي الشهر الماضي تحديدا، استضافت ماليزيا أيضا مؤتمرا دوليا بشأن القضاء على نزعة التطرف ومكافحة العنف الشديد.

ونعتقد أن هذا هو المجال الذي يمكن أن تضطلع فيه جهودنا الجماعية بدور هام ولا يقدر بثمن في مكافحة ومنع التطرف العنيف. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بالتعاون والتآزر بين الحركة العالمية للمعتدلين وتحالف الأمم المتحدة للحضارات بهدف وضع برامج ملموسة وعملية لزيادة تعزيز السلام والتفاهم على الصعيد العالمي. وتنضم ماليزيا إلى جميع أصحاب المصلحة والدول الأعضاء للاستفادة من أوجه التآزر القائمة في استكشاف اقتراحات ومقترحات جديدة يمكن أن تنشر وتعزز الوعي بقيمة الاعتدال في التصدي للتحديات العالمية الراهنة، ولا سيما فيما يتعلق بهدفنا المشترك المتمثل في القضاء على التطرف العنيف في جميع أنحاء العالم.

نحن نتطلع إلى الاستماع إلى آراء الوفود الأخرى والمشاركة على نحو بناء معها بشأن خطة العمل في مؤتمر جنيف المقبل وفي استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، المقرر أن يعقد في وقت لاحق من هذا العام.

السيد دوكوري (مالي) (تكلم بالفرنسية): يشيد وفد مالي بمبادرة مناقشة اليوم بشأن خطة العمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674) التي اقترحها الأمين العام. ونرحب بتوافق الآراء الذي ساد اعتماد الجمعية العامة يوم الجمعة للقرار ٢٥٤/٧٠، ونلاحظ أن خطة العمل خطوة هامة في إطار استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، المقرر عقده في حزيران/يونيه. إن اعتماد القرار دليل واضح على الاستعداد الثابت للدول الأعضاء في منظمتنا للعمل معا لمكافحة ظاهرة معقدة وخطيرة مثل ظاهرة التطرف العنيف.

ويؤيد وفد مالي البيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/70/PV.84) وأود أن أدلي ببعض التعليقات.

لا يخفى على أحد اليوم أن انتشار الإرهاب والتطرف العنيف يشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين.

وتصاعد العنف في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في منطقة الساحل؛ والتعقيد الذي تتسم به الهجمات ومستويات التخطيط والتنسيق لدليل دامغ بأنه ليس لدينا خيار سوى أن نجمع جهودنا واستخباراتنا لتحييد ثعبان الإرهاب ومجساته وهي: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتنظيم بوكو حرام، وحركة الشباب، وحركة أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، والمرابطون وهلم جرا. إن بلدي،

مالي، كانت ضحية الإرهاب والهجمات الجهادية والهجمات المرتبطة بالمخدرات في عام ٢٠١٢، ومما يؤسف له أنه لا يزال يدفع ثمنا باهظا للإرهاب والتطرف العنيف. ويقودني ذلك إلى الإشارة إلى أن التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب غريب تماما على المجتمع المالي، الذي يعرف بالانفتاح والتسامح وممارسة شكل من أشكال الإسلام المعتدل. وفي مالي، تدرك السلطات حجم تحدي منع التطرف العنيف. وفي الواقع، بدأت حكومة مالي، بدعم من المملكة المغربية، برنامجا لتدريب أئمة في مالي لتعزيز قدرتهم على التكيف من أجل الحفاظ على قيم الإسلام الأصيلة التي تدرس في جامعات تمبكتو وتمارس في منطقة الساحل لقرون. إن تلك المبادرة المفيدة، التي تمتد إلى بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية، ستمكن من نشر قيم الإسلام – قيمتا السلام والتسامح. أما النهج الآخر لحكومة مالي فيكمن في مكافحة تجنيد الشباب في الشبكات الإرهابية والمتطرفة. وهذا النهج يركز على فضائل الحوار والتفاهم المتبادل ويقوض أيديولوجية الكراهية والتعصب ورفض الاختلاف. وبالإضافة إلى هذه الإجراءات على الصعيد الوطني، هناك مبادرات أخرى على الصعيد الإقليمي بمشاركة الدول المجاورة وشركاء مالي، مثل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي ينبغي أن يساعد أيضا تنفيذها السريع على المكافحة الفعالة لأسباب التطرف العنيف. أود أن أشدد بقوة على أن حكومة مالي تدين الإرهاب والتطرف العنيف، ولا تزال مصممة على مكافحة أسباب ومظاهر هذه الآفات. وأخيرا، أود أن أضم صوتي إلى صوت وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عندما تكلم ليحي ذكرى جميع ضحايا الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك، ذوو الخوذ الزرق في عمليات حفظ السلام، مثل منظمة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي ينبغي أن نتذكر أنها ارتدت ثوب الحداد يوم الجمعة جراء الهجوم الإرهابي على وحدة جمهورية غينيا، في كيدال. وهذا هو الهجوم هو الهجوم الأخير من الهجمات الكثيرة جدا ضد البعثة المتكاملة. وهو يبرز الحاجة ليس إلى إدماج الوقاية من الأصولية العنيفة في ولايات عمليات حفظ السلام فحسب، على النحو المبين في خطة العمل، بل إلى تجهيز وتمكين حفظة السلام من الدفاع عن أنفسهم من خلال تكييف ولاية البعثات مع البيئة الإرهابية حيث يجري نشرهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠١١ (د-٢٠) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، ومقرَّرها ٤٧٥/٥٦ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، أدعو المراقب عن الاتحاد الأفريقي. السيد أنطونيو (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن حزننا لوفاة معالي السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام الأسبق، وأول أفريقي يقود الأمم المتحدة، وأن أعرب عن خالص تعازينا لشعب مصر وحكومتها، وأسرته وبالتأكيد لأسرة الأمم المتحدة بأكملها. وأود أن أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسات العامة الهامة، وأن أهنئه وجميع أعضاء مكتب رئيس الجمعية العامة على المشاورات الناجحة التي أجراها خلال الأسابيع الأخيرة لتحديد أفضل السبل للمضي قدما بخطة عمل الأمين العام الهامة لمنع التطرف العنيف (A/70/674). إن اعتماد القرار ٢٥٤/٧٠ بتوافق الآراء، بشأن خطة عمل الأمين العام، يبعث برسالة قوية عن وحدة المجتمع الدولي في مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف. وهو شهادة على التزام جميع الدول الأعضاء بإقامة شراكة عالمية جديدة لمواجهة هذا التهديد الخطير، الذي لا يقوض السلم والأمن الدوليين فحسب، بل القيم والمبادئ ذاتها التي لطالما تميزت بها مجتمعاتنا المتنوعة والديمقراطية. ولا يفوتني أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام بان كي – مون في الدفع قدما بهذه المسألة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا القوي لخطة عمله الشاملة، الواردة في الوثيقة A/70/674.

ونعتقد أن خطة الأمين العام يمكن أن توفر إطارا شاملا تستنير به جهودنا الجماعية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. ويسرنا جدا أن الخطة تركز بشكل خاص على الوقاية، وتقدم توصيات محددة لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف. والواقع أن المنع الفعال للإرهاب والتطرف العنيف يتطلب معالجة الأسباب الكامنة. والخطة، بقيامها بذلك، إنما تترجم التوافق الدولي المتزايد في الآراء بشأن الأهمية الحاسمة لوضع نهج عملي وشامل لا يغطي الجوانب الأمنية فحسب، بل يتناول الأبعاد الهيكلية والعوامل التي تنطوي عليه تغذية نزعة التطرف، والتطرف العنيف. وقد يبدو التدخل لمكافحة الإرهاب بالتركيز على الأمن فعالا في الأجل القصير. ومع ذلك، فقد تبين أنه غير مستدام وغير فعال في الأجل الطويل، وغالبا ما يؤدي إلى نتائج عكسية ويسفر عن تعرض مجموعة أكبر من الأفراد لخطر التطرف. ولذلك يجب وضع تركيز كبير على الحكم الرشيد، ولا سيما تعزيز المساءلة والشفافية والحوكمة الشاملة للنظم القائمة على سيادة القانون، فضلا عن التصدي للفقر والبطالة وعدم المساواة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضا أن تركز الجهود على التلاحم الاجتماعي والمجتمعي، والتعليم والثقافة والحوار. وفي أفريقيا، لا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يمثلان أخطر تهديد للسلام والأمن. وعلى الرغم من استمرار الجهود المبذولة والتقدم المحرز في منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، فإن الظاهرة لا تزال تتوسع جغرافيا، وتظهر بصفاقة مستويات غير مسبوقة من العنف في مختلف أنحاء القارة. ولا يزال الاتحاد الأفريقي يعمل بنشاط في مكافحة هذه الآفة. وقد حددت أجهزة السياسات العامة المعنية التابعة للاتحاد إطارا شاملا لتنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب في أفريقيا وتلك التي يضعها الاتحاد الأفريقي. كما أطلق الاتحاد الأفريقي العديد من مبادرات بناء القدرات من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب. كما تجلى التزام الاتحاد الأفريقي بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بصورة أكبر مؤتمر قمة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، المعقود في ٢٩ كانون الثاني/يناير، الذي ناقش واستعرض، في جملة أمور، جهود الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب. وأكد مؤتمر القمة مجددا على استمرار أهمية الصكوك التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي على مر السنين، ودعت إلى تجديد الجهود لمكافحة التطرف والتفسيرات الدينية الراديكالية التي تعزز التعصب والعنف.

كما اتفق المشاركون في مؤتمر القمة على مواصلة وتكثيف الجهود الرامية إلى دعم إنشاء آليات للتعاون الإقليمي من أجل التصدي لتهديدات محددة عابرة للحدود الوطنية في مناطق مختلفة من القارة. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أنه قد تم بالفعل إنشاء عدد من آليات التعاون الأمني للتشجيع على تحسين التنسيق وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، ولا سيما ضمن إطار عملية نواكشوط، ووحدة التجميع المركزي للاستخبارات والاتصال لمنطقة الساحل وعملية جيبوتي لمنطقة شرق أفريقيا، ووحدة التجميع المركزي للاستخبارات والاتصال لمنطقة شرق أفريقيا.

علاوة على ذلك، فإن مفوضية الاتحاد الأفريقي، وإذ تضع في اعتبارها أن مكافحة الإرهاب دون معالجة أسباب التطرف العنيف تؤدي على الأرجح إلى نتائج عكسية، تواصل العمل عن كثب مع الدول الأعضاء من أجل وضع سياسات وبرامج وطنية سليمة لمكافحة التطرف ونزع الشرعية عن الخطاب الإرهابي الموجه إلى الشباب وبناء قدرة الشباب على مقاومة التطرف العنيف وتجديد ثقتهم في قدرة حكوماتهم على تلبية احتياجاتهم.

وقد شرعت مفوضية الاتحاد الأفريقي في عدد من التدابير في هذا السياق. وتشمل هذه التدابير وضع وتنفيذ برامج لمكافحة نزعة التطرف والتطرف العنيف في السجون

ومرافق الاحتجاز؛ وتيسير إجراء مناقشات مفتوحة بين سلطات الدولة والمجتمع المدني، بما في ذلك السلطات الدينية والمنظمات النسائية، من أجل السماح للمجتمعات ببث شكاواها والمساهمة بنشاط في الجهود الرامية إلى مكافحة الإيديولوجيات المتطرفة؛ وإشراك وسائط الإعلام في مكافحة الخطاب الإرهابي ونفى الشرعية عن الإيديولوجيات العنيفة؛ وتوفير منبر لضحايا الأعمال الإرهابية ليساهموا في مجمل الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف؛ وتشجيع الدول الأعضاء على كفالة التنفيذ الناجح لسياساتها وبرامجها الخاصة بالتنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزام الاتحاد الأفريقي بتحمل كامل نصيبه من المسؤولية في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وينبغي لنا أيضا أن ندرك أنه تتعين معالجة الظروف التي توفر أرضا خصبة للإرهاب والتطرف العنيف على نطاق عالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذين البندين. وبذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٦ و ١١٧ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.